# التمويل الأجنبي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية

د. عبدالرحمن زكي ابراهيم *

## مقدمة :

يعتبر الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي في تمويل التنمية من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية اليمنية في السنوات الاخيرة . ويتمثل الجزء الاكبر من المساهمة الاجنبية في صورة قروض ومساعدات . ولكن الامل هو ان يأتي جزء كبير من التمويل الاجنبي في صورة استثمارات اجنبية مباشرة ، عربية وغير عربية . وهذا الاتجاه ليس قاصرا على الخطة الخمسية الاولى ( ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠ ) ، ولكنه كان موجودا بالفعل في البرنامج الانمائي الثلاثي (١٩٧٤/٧٣ — ١٩٧٦/٧٥ ) . فقانون تشجيع الاستثمار وتنظيمه الصادر عام ١٩٧٥ (١) كان في الواقع تعديلا وتطويرا لقانون صدر في أواخر عام ١٩٧٠ بشأن استثمار رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية في مجال التنمية الاقتصادية (٢) .

وقد كان الدافع وراء هذه السياسة هو الحاجة الى موارد خارجية لتمويل برامج التنمية ، حيث لا تكفي المدخرات الوطنية عادة لتغطية المتطلبات التمويلية لهذه البرامج . ويرجع ذلك الى انخفاض المدخرات الوطنية تبعا لانخفاض مستوى الدخل الفردي بوجه عام ، والى طموح برامج التنمية لتحقيق معدلات نمو سريعة .

وبالنظر الى تطور ميزان المدفوعات ، يتضح لنا بسهولة مدى اقتران مجهودات التنمية الاقتصادية بتزايد الاعتماد على العالم الخارجي . فلقد ارتفع عجز الميزان التجاري من ٨١١٫٤ مليون ريال عام ١٩٧٤/٧٣ الى ٣١٩٩٫٩ مليون

---

* استاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية ، وكلية التجارة جامعة الزقازيق بجمهورية مصر العربية .

ريال عام ١٩٧٧/٧٦ ، حيث يمثل الرقم الاخير حوالي ٤ر٤٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي (٣) . وقد وصل هذا العجز عام ١٩٨٠/٧٩ الى حوالي ٤ر٧٧١٤ مليون ريال ، وهو اكبر من تسعة امثال العجز في هذا الميزان عام ١٩٧٤/٧٣ ، ومن ناحية اخرى فقد أدى الارتفاع المستمر في عجز الميزان التجاري الى ظهور عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات (٤) . فقد انقلب الفائض في الحساب الجاري البالغ قدره ٤ر١٥٣١ مليون ريال خلال عام ١٩٧٨/٧٧ الى عجز قدره ٣ر٢٩١ مليون ريال خلال عام ١٩٧٩/٧٨ ، ثم وصل هذا العجز الى ١ر٥٦٧ مليون ريال في عام ١٩٨٠/٧٩ (٥) . ولا شك ان هذا العجز المتزايد يمكن ان يعزى الى أسباب متعددة ، مثل الارتفاع في اسعار الواردات في الاسواق الخارجية بمعدل اعلى من الارتفاع في أسعار الصادرات ، وزيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية ... الخ . ولكن هناك سبب آخر جوهري للعجز في كل من الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية الا وهو نمط التنمية السائد وما ادى اليه من الاعتماد المتزايد على الموارد الخارجية في التمويل الاستهلاكي والاستثماري .

**وانطلاقا مما تقدم سوف تكون خطة البحث لهذه الورقة كما يلي :**

**اولا :** الجوانب الهامة في قضية التمويل الاجنبي .

**ثانيا :** الاثار الاقتصادية للتمويل الاجنبي على المدى المتوسط والبعيد .

**ثالثا :** استراتيجية التنمية المستقبلية في ظل منهج متكامل .

★★★

## اولا : الجوانب الهامة في قضية التمويل الاجنبي

استعانت ج.ع.ي بمصادر التمويل الخارجي لتمويل جانب كبير من مشروعات التنمية فيها حيث حاولت دفع عجلة التنمية بمعدلات طموحة عن طريق القطاع العام والقطاع المختلط والقطاع الخاص . ويمكن تقسيم مصادر التمويل الخارجي التي استعانت بها اليمن الى مصادر رسمية ومصادر خاصة . وتشمل المصادر الرسمية الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية . اما المصادر الخاصة فتتمثل اساسا في الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

وقد كانت المساهمات الفعلية لتمويل البرنامج الانمائي الثلاثي ١٩٧٤/٧٣ — ١٩٧٦/٧٥ بالنسب التالية : (٦)

| | |
|---|---|
| ٦ر١٥ ٪ | تمويل حكومي |
| ٦ر٣ ٪ | تمويل محلي |
| ١ر٧٨ ٪ | تمويل أجنبي |

فاذا اخذنا في الاعتبار ان التمويل الحكومي هو اصلا عجز في الموازنة العامة يغطى من المساعدات النقدية الرسمية الخارجية ، فان مساهمة التمويل الاجنبي تزداد ارتفاعا على هذا الاساس . اما مصادر التمويل كما حددتها الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠ فقد كانت على النحو التالي (٧) :

٣ر١١ ٪ تمويل حكومي
٣ر٤٧ ٪ تمويل محلي
٤ر٤١ ٪ تمويل أجنبي

ولكن الواقع يختلف عن الصورة التي حددتها الخطة الخمسية الاولى ، حيث نجد أن نسبة التمويل الداخلي للانفاق الاستثماري خلال عام ١٩٧٩/٧٨ بلغت ٧ر٢٨ ٪ مقابل ٣ر٤٠ ٪ في العام السابق ، بينما بلغت نسبة النفقات الممولة بقروض واعانات خارجية ٣ر٧١ ٪ مقابل ٧ر٥٩ ٪ في عام ١٩٧٨/٧٧ (٨) . ويرجع ذلك الاختلاف بصورة اساسية الى ان العجز الكلي في الموقف الموحد لحسابات الحكومة غالبا ما يمول من مصادر خارجية . وهكذا يتبين لنا ان التنمية تعتمد بصورة رئيسية على التمويل الاجنبي ، وهي حالة تجدر دراستها بعناية لما تنطوي عليه مثل هذه الظاهرة من آثار اقتصادية سلبية على المدى المتوسط والبعيد .

ويوضح الجدول التالي مصادر التمويل الاجنبي لتكوين راس المال الثابت ، كما اشارت اليها التقديرات الاولية للخطة الخمسية الاولى (٩) :

**جدول رقم (١) : مصادر التمويل الأجنبي في الخطة الخمسية الأولى**
**( بملايين الريالات وبأسعار عام ١٩٧٦/٧٥ )**

| مصادر التمويل | الانفاق المتوقع حسب القطاع | | | | | المجموع | النسبة الى المجموع العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحكومي | العام والمختلط | التعاوني | المختلط الجديد | الخاص | | |
| قروض ومساعدات أجنبية | ٣٦٠٠ | ١٩٠٠ | ٢٠ | ٣٤٧ | ١٠٠ | ٥٩٦٧ | ٣ر٩٠ |
| استثمارات أجنبية مباشرة | — | ٦ | — | ٤٠٠ | ٢٣٣ | ٦٣٩ | ٧ر٩ |
| الاجمالي العام | ٣٦٠٠ | ١٩٠٦ | ٢٠ | ٧٤٧ | ٣٣٣ | ٦٦٠٦ | ١٠٠ر— |

ومن هذا الجدول يتضح ان مساهمة القروض والمساعدات الخارجية تبلغ حوالي ٩٠ ٪ من اجمالي التمويل الاجنبي. اما المساهمات الاجنبية في رؤوس اموال المؤسسات والشركات القائمة والجديدة فتعتبر من مصادر القطاع الخاص بصفة عامة ، الا انه من المتوقع ان تعمد بعض شركات القطاع المختلط القديم الى تأمين مشاركة اجنبية في حدود ٦ مليون ريال بينما يؤمن القطاع المختلط الحديث مساهمات تصل الى ٤٠٠ مليون ريال . كذلك فانه من المتوقع ان يحصل القطاع الخاص الفردي على مشاركات اجنبية في حدود ٢٣٣ مليون ريال ، مما يصل بالاستثمارات الاجنبية المباشرة الى حوالي ٦٣٩ مليون ريال اي حوالي ١٠ ٪ من اجمالي التمويل الخارجي .

## تطور القروض الخارجية :

تمثل القروض الاجنبية الجانب الاعظم من الموارد الخارجية . وتنقسم مصادر القروض الاجنبية الى قروض مقدمة من مؤسسة التنمية الدولية ، وهذه القروض لا تحمل اي سعر فائدة ، ولكن هناك رسوم ادارية بمعدل ٧٥ر٠ ٪ سنويا . وفي الغالب يتم سداد تلك القروض خلال خمسين عاما وتشمل فترة سماح قدرها عشر سنوات . كما ان هناك قروضا مقدمة من مؤسسات اقليمية مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك . اما التمويل المقدم من الحكومات فمنه ما يعتبر قروضا ميسرة لا يزيد سعر الفائدة عليه عن ٣ ٪ سنويا ، واخرى غير ميسرة . والارقام التالية تعطي صورة لحجم هذه القروض الاجنبية في بعض السنوات (١٠) :

**جدول رقم (٢) هيكل ومتوسط ما تدفق سنويا من القروض العامة في الفترة ٧٣/١٩٧٤ – ٧٨/١٩٧٩ ( بالمليون ريال )**

| البيـــان | ٧٤/٧٣ | ٧٥/٧٤ | ٧٦/٧٥ | ٧٧/٧٦ | ٧٨/٧٧ | ٧٩/٧٨ | اجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤسسة التنمية الدولية | ٨٧ر٩ | ٤٥ر٠ | ١٠٥ر٧ | ٢٢ر٥ | ٤٧ر٣ | ٧٦ر٥ | ٣٨٤ر٩ |
| مؤسسات اقليمية | – | ١١٢ر٣ | ٩١ر١ | ١٠ر١ | ١ر٨ | ٣٩ر٢ | ٢٥٤ر٥ |
| قروض ثنائية | ١٢ر٢ | ١٩ر١ | ١٩٣ر٩ | ١١٠ر٣ | ٥ر٨ | ١٠٥٢ر٣ | ١٣٩٣ر٦ |
| الاجمالي | ١٠٠ر١ | ١٧٦ر٤ | ٣٩٠ر٧ | ١٤٢ر٩ | ٥٤ر٩ | ١١٦٨ر٠ | ٢٠٣٣ر٠ |

ومن الجدول السابق يمكن دراسة تطور التركيب الهيكلي للقروض الخارجية، اي دراسة توزيعها النسبي فيما بين القروض المتفق عليها مع مؤسسة التنمية الدولية والقروض المعقودة مع المؤسسات الاقليمية والقروض الثنائية المعقودة مع الحكومات . ومنه يتضح ان النصيب النسبي لجملة القروض الثنائية الحكومية يمثل الثقل الاكبر في هيكل القروض الخارجية خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ — ٧٨/ ١٩٧٩ . ويلي ذلك في الاهمية النصيب النسبي للقروض المعقودة مع مؤسسة التنمية الدولية ، ثم يلي ذلك النصيب النسبي للقروض المعقودة مع المؤسسات الاقليمية . ولما كانت القروض الحكومية الثنائية تمثل بصفة عامة قروضا اصعب من حيث الشروط وسعر الفائدة حيث انها تمتد لآفاق زمنية قصيرة نسبيا ويرتفع فيها سعر الفائدة عن نظيره الذي تفرضه المنظمات الدولية والمؤسسات الاقليمية ، فان تغير التركيب الهيكلي للقروض الخارجية في عام ١٩٧٩/٧٨ نحو زيادة النصيب النسبي للقروض الثنائية المعقودة مع الحكومات يزيد من تفاقم مشكلة خدمة الدين .

وتزداد حاجة ج.ع.ي الى القروض والمساعدات الخارجية في السنوات الاخيرة بسبب الارتفاع الكبير في الاسعار العالمية لوارداتها مع عدم تحقق ارتفاع مماثل في أسعار صادراتها . ومن جهة اخرى انخفضت الصادرات انخفاضا كبيرا . وهكذا نجد انه برغم الزيادة الكبيرة في القيمة الجارية لهذه القروض الخارجية ، الا انها لا تعبر عن الزيادة الحقيقية في قيمة هذه المعونات بسبب الارتفاع الكبير في الاسعار العالمية فضلا عن هبوط قيمة الدولار الذي تقوم به هذه المعونات عادة .

وتتمثل مشكلة خدمة الدين فيما يترتب على القروض ( وهي الجانب الاعظم من التمويل الاجنبي ) من ارتباط من جانب الدولة باقساط وفوائد مستحقة الدفع مستقبلا . وفي الوقت الحاضر اخذت تلك الاعباء في التزايد بشكل خطير . وقد كان من شأن هذا التزايد الواضح في مدفوعات خدمة الدين ان ضعف التأثير الحقيقي الصافي لقروض التنمية المقدمة ، ذلك ان مبالغ خدمة الديون الخارجية تلتهم النسبة العظمى من القروض الثنائية والمتعددة الاطراف مما يضعف بالتالي من تأثيرها الحقيقي في التنمية الاقتصادية . فعلى سبيل المثال بلغت القروض العامة الجديدة التي قدمت الى ج.ع.ي في شكل ثنائي او متعدد الاطراف حوالي ٥٤٫٩ مليون ريال في عام ١٩٧٨/٧٧ ، في حين بلغت خدمة الديون الخارجية حوالي ٣٧٫٨ مليون ريال في نفس العام . وهذا يعني ان المبالغ التي خصصت لخدمة الديون الخارجية العامة قد استنزفت حوالي ٦٩ ٪ من مجموع القروض العامة الجديدة الثنائية والمتعددة الاطراف . ويبين الجدول التالي مدفوعات خدمة الدين ونسبة ما تستنزفه من حصيلة الصادرات خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ — ١٩٧٩/٧٨ (١١) :

جدول رقم (٣) مدفوعات ومعدل خدمة الديون العامة الخارجية

( بالمليون ريال )

| البيـــــــان | ٧٤/٧٣ | ٧٥/٧٤ | ٧٦/٧٥ | ٧٧/٧٦ | ٧٨/٧٧ | ٧٩/٧٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأقســـاط | ١ر١٥ | ٩ر١٦ | ١ر١٤ | ٥ر١٩ | ١ر٢٦ | ٣ر٤٤ |
| الفوائـــــد | ٢ر٢ | ٩ر٢ | ٥ر٣ | ١ر٤ | ٧ر١١ | ٠ر١٧ مدفوعا |
| مدفوعات خدمة الدين | ٣ر١٧ | ٨ر١٩ | ٦ر١٧ | ٦ر٢٣ | ٨ر٣٧ | ٣ر٦١ |
| صادرات سلعية | ٩ر٦١ | ٠ر٥٨ | ٣ر٥٥ | ٩ر٨٣ | ٨ر٣١ | ٢ر١٣ |
| صادرات الخدمات | ٩ر١٤١ | ٦ر٢٢٣ | ٨ر٣٤٢ | ٣ر٤٢٢ | ٧ر٥٨٩ | ٦ر٩٩٧ |
| حصيلة الصادرات | ٨ر٢٠٣ | ٦ر٢٨١ | ١ر٣٩٨ | ٢ر٥٠٦ | ٥ر٦٢١ | ٨ر١٠١٠ |
| معدل خدمة الدين ٪ | ٥ر٨ | ٠ر٧ | ٤ر٤ | ٤ر٧ | ١ر٦ | ١ر٦ |

ولقياس مدى العبء الذي يتحمله الاقتصاد القومي للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الديون الخارجية ، يستخدم الخبراء مؤشرا معينا هو معدل خدمة الديـــون Debit Service Ratio وهو عبارة عن نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات . ويعطي لنا الجدول رقم(٣) بيانات حول هذا المعدل وتطوره ، ومنه يتضح اتجاه هذا المعدل نحو التصاعد في السنوات الاخيرة .

ولا بد ان نشير هنا الى ان معدل خدمة الدين يعتبر بمثابة مقياس عام أولي وغير دقيق لتقدير مدى عبء خدمة الديون الخارجية ، فهو يقيس لنا فقـــط التمويلات الرسمية المسجلة ، اما التمويلات التي تتم بالفعل ولا تأخذ شكـــلا رسميا فان المعدل لا يشملها . ومن المؤكد أن هذه التحويلات غير الرسمية اذا أخذت في الاعتبار فان معدل خدمة الديون سوف يرتفع (١٢) . ومن ناحية أخرى علينا عند حساب هذا المعدل ان نراعي مدى استقرار ( أو تقلبات ) الصادرات وطبيعة هيكلها وغير ذلك من الاعتبارات . ومن ثم فان دلالة هذا المؤشر محدودة للغاية ذلك أن قيمة الصادرات السلعية تتناقص باستمرار ، فبينما كانت قيمـــة

الصادرات السلعية ٩ر٦١ مليون ريال عام ١٩٧٤/٧٣ أصبحت ٧ر٩ مليون ريال في عام ١٩٨٠/٧٩ .

على ان الصورة تزداد تعقيدا اذا ما ادخلنا في الاعتبار التحويلات التي تجريها رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة لعوائدها الدخلية التي تحصل عليها نظير استثمارها في ج.ع.ى ، حيث تستنزف هذه التحويلات نسبة هامة من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات . وبالرغم من انه لا توجد بيانات متاحة عن حجم الارباح المحولة للخارج ، الا ان هذه الارباح تتجه نحو التزايد بشكل ملفت للنظر في السنوات الاخيرة . ويستفاد ذلك ضمنيا من واقع بيانات التحويلات الخاصة المدفوعة للخارج حيث ارتفعت من ٨ر٩٠ مليون ريال في عام ١٩٧٤/٧٣ الى ٧ر٣٣٢٩ مليون ريال في عام ١٩٨٠/٧٩ .

وفي سبيل اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، فان القانون رقم ١٨ الصادر في اغسطس ١٩٧٥ كان سخيا اكثر من اللازم في منح الاعفاءات الضريبية وتخفيف الرسوم الجمركية على بعض الواردات واعطاء تسهيلات ومزايا خاصة للمستثمرين الاجانب . وهذه اشياء لها تكلفتها التي تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن استخدامها في أغراض أخرى تفيد التنمية المحلية . اضف الى ذلك أن القانون المذكور الذي منح المستثمر الاجنبي هذه الاعفاءات والمزايا قد منح مثلها ايضا للمستثمرين المحليين حيث قد لا يكون التمييز لصالح المستثمر الاجنبي مقبولا لاسباب سياسية أو اجتماعية . فالانفتاح الخارجي لا بد وأن يصاحبه انفتاح داخلي . وهذه الاعفاءات والمزايا تعني بدورها التضحية بالمزيد من الايرادات الحكومية المحتملة . ورغم الاعفاءات والتسهيلات الممنوحة ، فان نصيب الاستثمارات الاجنبية المباشرة صغير بالنسبة لما تحصل عليه الدولة من موارد أجنبية رسمية وغير رسمية . كذلك فان تلك الاستثمارات تتركز في بناء الفنادق وانتاج السلع الاستهلاكية (١٣) .

### نشأة مشكلة الدين العام الخارجي :

كان من المستهدف أن تسدد ج.ع.ى ما تتلقاه من قروض من الزيادة في حصيلة مواردها نتيجة لاقامة مشروعات التنمية فيها ، الا أنها لم توفق في حالات كثيرة لعدة أسباب : منها اقامة مشروعات غير مدروسة بالقدر الكافي او لا تدار بالكفاءة المطلوبة . والامثلة على ذلك كثيرة منها ان مشروع تطوير استخراج الملح من مناجم الصليف الذي تم افتتاحه في سبتمبر ١٩٧٧ لم يتمكن من ايجاد سوق دائمة للملح وذلك بناء على تقرير قدمته شركة استشارية اجنبية بعد القيام باجراء مسح شامل للاسواق العالمية . هذا وقد أدى سوء استخدام الآلات في هذا المشروع ـــ لعدم قدرة العمال على استيعاب الآلات ـــ الى كثرة تعطلها عن

العمل . ونتيجة لسوء الادارة في مشروع تطوير مصنع الغزل والنسيج بصنعاء ، فقد تم اختيار شركةاستشارية للقيام بالاشراف الاداري والفني على المشروع(١٤). كذلك فان هناك عددا من المشروعات الصناعية لم تحقق حتى العام الثالث من الخطة الخمسية الاولى اى تقدم حيث تأخر انجاز الكثير منها لاسباب عدة ، منها عدم اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات مثل مشروع صناعة وتعليب الملح ومشروع مصنع الصلب المسحوب في الحديدة ، ومنها ما يتعلق بعدم توفر الاراضي والاجراءات الطويلة للحصول عليها مثل مشروع اسمنت عمران ، ومنها ما كان قيد الدراسة مثل مشروع أسمنت المفرق الذي انتهت دراسة الجدوى الاقتصادية له ولكن وضع التصميم النهائي له سوف يتم في حالة تحديد مصدر التمويل (١٥) .

وفوق ذلك فان هناك عقبات تعوق تنفيذ مشروعات القطاع العام والقطاع المختلط وهي المشروعات الكبرى والحيوية في الخطة الخمسية الاولى . ومن هذه انعقبات قلة الكوادر الفنية المحلية وتحكم الروتين والبطء في اتخاذ القرارات وفي تعدد مصادر التمويل الخارجي وارتفاع تكلفة المشروعات الانمائية عما هو محدد لها في الخطة . كذلك فان الخلل في التوازن بين المشروعات الانتاجية ومشروعات البنية الاساسية يأتي في قائمة الصعوبات التي تواجه المشروعات الصناعية (١٦). فتأخر مشروعات الطرق وضعف المرافق العامة كالكهرباء والمياه والمجاري يلقي أعباء اضافية على عاتق المشروعات الصناعية لتوفير الكهرباء والماء ذاتيا . كما ترتفع تكاليف نقل السلع المنتجة محليا ، مما يعرض الانتاج المحلي الى منافسة الاستيراد له بشكل لا قبل له به . ومن الامور التي يخشى حدوثها في المستقبل القريب أن تعاني المنتجات الصناعية الجديدة من المزاحمة الخطيرة للواردات ، مما يستدعي التفكير في حماية جمركية مناسبة .

ونتيجة لما سبق فقد كان هناك عجز في توفير الاموال اللازمة لتسديد أقساط هذه القروض فضلا عن الفوائد المستحقة عليها . ونظرا لعدم كفاية التدفقات الجديدة من المصادر الرسمية في شكل قروض طويلة الاجل بشروط ميسرة لكي تسدد منها مدفوعات خدمة الدين وتمويل احتياجات التنمية ، فقد تم الاستعانة بموارد اضافية من مصادر أخرى بما ترتب عليه من تراكم الديون . والجدول التالي يبين تطور حجم الدين العام الخارجي خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ — ١٩٨٠/٧٩ (١٧) .

ومن الجدول السابق يتضح أن حجم الدين العام الخارجي زاد بشكل سريع حيث بلغ ٢ر٢٥٤٤ مليون ريال في ١٩٨٠/٦/٣٠ مقابل ٨ر١٣٧٧ مليون ريال في عام ١٩٧٧/٧٦ ، ٧ر٩٣٧ مليون ريال في سنة ١٩٧٤/٧٣ . وقد أدت هذه المديونية الكبيرة الى توسيع نطاق التعامل الخارجي في مجال التجارة الدولية

مع الدول التي قدمت الديون . كما أدت الزيادة المتفجرة للديون الخارجية الى ان تصبح نسبة الديون الخارجية المستحقة الى اجمالي الناتج المحلي على قدر هام لا يجب التهوين من شأنه . ففي عام ١٩٧٦/٧٥ بلغت هذه النسبة ٨ر٢٣٪ . ولا يخفى ما تعنيه هذه النسبة من تعاظم الاعتماد على التمويل الاجنبي .

**جدول رقم (٤) تطور حجم الديون الخارجية العامة للاقتصاد اليمني**
**١٩٧٤/٧٣ – ١٩٨٠/٧٩ ( بملايين الريالات )**

| ١٩٧٤/٧٣ | ١٩٧٥/٧٤ | ١٩٧٦/٧٥ | ١٩٧٧/٧٦ | ١٩٧٨/٧٧ | ١٩٧٩/٧٨ | ١٩٨٠/٧٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧ر٩٣٦ | ٤ر١٠٧٦ | ٨ر١٢٣٤ | ٨ر١٣٧٧ | ٠ر١٧٤٨ | ٨ر٢٣٧٩ | ٢ر٢٥٤٤ |

وللتخفيف من اعباء المديونية الخارجية يجب أن تقوم الحكومة بالتحكم في حجم المديونية الخارجية وذلك من خلال فرض القيود الملائمة على عملية الاقتراض الخارجي حتى لا تتعدى المديونية الخارجية الحجم الملائم لظروف البلد فلا تستفحل مشكلة الدين وأعبائه . ويكون ذلك بانشاء جهاز مركزي يتولى تقدير الحجم الانسب للمديونية ويتعين الرجوع اليه قبل ابرام عقود جديدة ، كما يضطلع بدراسة مدى ملاءمة شروط القروض الجديدة لظروف الاقتصاد القومي سواء من ناحية اسعار الفائدة أو الجداول الزمنية لسداد الاقساط (١٨) .

**وهناك وسيلتان يمكن اتخاذهما في المدى الطويل للتخفيف من اعباء المديونية الخارجية هما : ترشيد الانفاق القومي وتنمية الصادرات السلعية** . ويكون ترشيد الانفاق القومي باعادة النظر في طرق استخدام الاموال العامة بقصد الحد من الانفاق المظهري بشتى صوره مما لا يتفق مع امكانيات الدولة النامية ، وترشيد الانفاق الاستثماري لتحقيق أكبر عائد منه . فبالنسبة للمشروعات الانتاجية المزمع اقامتها لا بد من اجراء دراسات متأنية للتحقق من جدواها الاقتصادية وما يمكن ان تضيفه عن طريق ما تنتجه للتصدير أو الاحلال محل الواردات . وبالنسبة للمشروعات الانتاجية العاملة يجب النظر في المشكلات التي تعترضها سواء كانت تمويلية او ادارية لتحقيق الاستفادة الكاملة من طاقاتها بما يؤدي الى زيادة الانتاج وتقليل الفاقد . أما المشروعات التي يتضح أنها تقوم على أسس غير سليمة بحيث تكلف الدولة اعباء مالية ولا تعطي فائضا اقتصاديا يوازي ما استثمر فيها من اموال ولا يرجى تحسين اقتصادياتها ، فلا يجب التردد في تصفيتها وتوجيه العمالة فيها الى القطاعات التي تحتاج اليها بدلا من استمرارها في استنزاف موارد الدولة دون طائل .

والوسيلة الثانية للتخفيف من أعباء المديونية الخارجية هي تنمية الصادرات السلعية ، ذلك أن لهذه الوسيلة من الاهمية ما يستوجب تعبئة كافة الجهود في قطاعات الانتاج والتجارة الخارجية فضلا عن الجهاز الحكومي لدفع حركة التصدير . ويحتاج الامر ابتداء الى ترشيد الانتاج لزيادة حجمه بالقدر الذي يعنى بمتطلبات الاستهلاك المحلي ويبقي فائضا متزايدا للتصدير . كما يحتاج الامر الى تحسين نوعية الانتاج وخفض تكلفته حتى يمكن أن ينافس الانتاج المماثل في الاسواق العالمية . كذلك يحتاج الامر الى توفير كفايات ادارية عالية التخصص في مختلف مجالات التجارة الخارجية تشمل قدرة البحث والنفاذ الى أسواق الدول النامية في سرعة ومرونة ، والقدرة على تنفيذ عمليات التصدير بما يتطلبه ذلك من دقة مراعاة المواصفات المطلوبة في السلعة ومواعيد تسليمها الى غير ذلك من الامور التي تكفل الاحتفاظ بالسوق الخارجية بعد كسبها .

★★★

## ثانيا : الآثار الاقتصادية للتمويل الاجنبي على المدى المتوسط والبعيد

أدى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي الى ايجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد في السنوات الاخيرة . ولم يكن تزامن مشكلة التمويل الخارجي مع أزمة التنمية في هذه البلاد أمرا عابرا أو مجرد صدفة، بل هناك علاقة سببية واضحة بين القضيتين . ولعل ذلك يتأكد من دراسة الآثار الاقتصادية التي نتجت عن تفجر مشكلة التمويل الاجنبي .

### (١) اضعاف قدرة البلاد على تكوين المدخرات :

لقد أدى تزايد الاعتماد على التمويل الاجنبي الى عدم بذل الجهود الكافية لتعبئة المدخرات المحلية الممكنة . ولا ينازع أحد في قيام التمويل الخارجي بدور وخاصة في المراحل الاولى من التنمية ، ولكن الوصول الى مرحلة النمو الذاتي Self - Sustained growth التي يكون الاقتصاد القومي بعدها قادرا على ان يتطور بشكل مستقل معتمدا على موارده المحلية ، نقول أن الوصول الى هذه المرحلة كان يتطلب رؤية واضحة حول تحديد المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد القومي على التمويل الاجنبي . ان مثل هذه الرؤية قد غابت تماما عن واضعي السياسة الاقتصادية . ولم تضع الدولة استراتيجية واضحة بشأن تقوية قدرتها الذاتية على النمو بحيث تجعل التمويل الخارجي ذا اهمية متناقصة عبر الزمن .

وما دامت سياسة الاقتراض لم تصاحبها سياسة ادخارية جادة تزيد من الطاقة التصديرية ، فان الفائدة النهائية من القروض سوف لا تكاد تذكر ، وسوف تنحصر آثارها في رفع الدخل المالي وزيادة معدلات الاستهلاك الجاري على حساب

خفاض القدرة على النمو في المستقبل . ومن هنا لا بد من العمل على زيـــادة صادرات السلعية في الفترات المقبلة لمواجهة أعباء الديون الماضية والديون لقبلة .

ونتيجة للاعتماد المتزايد على التمويل الاجنبي ، فان مقدرة الاقتصاد المحلي لى توليد مدخرات تمول التنمية في تدهور مستمر . فمعدل اجمالي الادخار المحلي ذي كان في حدود ٥ر٠ ٪ في عام ١٩٧٤/٧٣ أصبح سالبا في عام ١٩٧٦/٧٥ حيث غ ـــ ٨ر٥ ٪ ثم وصل الى ـــ ١٠ ٪ في السنة الاولى ١٩٧٧/٧٦ من الخطةالخمسية لاولى كما يتضح من الجدول التالي :

**جدول رقم (٥) تطور معدل اجمالي الادخار المحلي في بعض السنوات (١٩)**
**( بالمليون ريال )**

| البيـــــان | بأسعار عام ٧٢/٧١ | بأسعار عام ١٩٧٦/٧٥ | |
|---|---|---|---|
| | ١٩٧٤/٧٣ | ١٩٧٦/٧٥ | ١٩٧٧/٧٦ |
| لناتج المحلي الاجمالي | ٢٢٤٢ | ٥١٨١ | ٥٧٦٦ |
| الاستهلاك العائلي | ١٩٧٦ | ٤٨٠٠ | ٥٥٢٠ |
| الاستهلاك الحكومي | ٢٥٥ | ٦٨١ | ٨١٥ |
| جمالي الاستهلاك | ٢٢٣١ | ٥٤٨١ | ٦٣٣٥ |
| جمالي الادخار المحلي | ١١ | ٣٠٠ـــ | ٥٦٩ـــ |
| سبة اجمالي الادخار المحلي / الناتج | | | |
| المحلي الاجمالي | ٥ر٠ ٪ | ٨ر٥ـــ ٪ | ١٠ـــ ٪ |
| هتلاك رأس المال الثابت | ٧٤ | ١١٠ | ١٠٢ |
| صافي الادخار المحلي | ٦٣ـــ | ٤١٠ـــ | ٦٧١ـــ |

ويتضح من الجدول السابق انه بعدما كان الاقتصاد قادرا على خلق ناتج علي يفي بحاجات الاستهلاك المحلي ويوفر أيضا قدرا من المدخرات ، أصبـــح ناتج المحلي اليوم غير كاف لاشباع الاستهلاك المحلي . وهذا يعني أن الموارد أجنبية لا تستخدم لتمويل التنمية فحسب ، وانما تستخدم أيضا للوفاء بجزء من حاجات الاستهلاكية .وهكذا نرى أن العجز في اجمالي الادخار المحلي قد تضاعف لال عامين فقط ، فبينما كان العجز ٣٠٠ مليون ريال في عام ١٩٧٦/٧٥ أصبـــح عجز ٥٦٩ مليون ريال في عام ١٩٧٧/٧٦ بأسعار سنة الاساس ١٩٧٦/٧٥ .

والمعروف أن اجمالي الادخار المحلي بالاسعار الثابتة أفضل بكثير من اجمالـ
الادخار المحلي بالاسعار الجارية حيث تظهر نتائج الحسابات أن العجز في ع
١٩٧٧/٧٦ يبلغ ٧٨٩ مليون ريال بالاسعار الجارية . ومعنى هذا أن الزيادة
دخول المواطنين التي كان من المفروض أن تزيد من مدخراتهم تدفع الان بالكام
ولا تغطي اسعار نفس الحجم من السلع والخدمات التي كان يتم الحصول عليه
في عام أساس الاسعار . ويستنتج من ذلك ان ارتفاع الاسعار هذا بالاضافة ا
كونه يحدث خللا كبيرا في توازن العرض والطلب ، فانه في النهاية يمتص كل الج
الادخاري بل يفوقه .

وهنا نود أن نشير الى ان مؤشر صافي الادخار المحلي أدق من مؤشر اجمال
الادخار المحلي ، لان الاول يحذف من الناتج المحلي الاجمالي عنصر امتلاك رأ
المال . ولكن نتيجة هذا المؤشر اسوأ من سابقه . فالعجز في صافي الادخار المحل
يبلغ ٦٣ ، ٤١٠ ، ٦٧١ مليونا من الريالات في الاعوام ١٩٧٤/٧٣ ، ١٩٧٦/٧٥
١٩٧٧/٧٦ على التوالي .

**(٢) ظهور تيار تضخمي جارف :**

يعبر متوسط معدل التضخم السنوي عن الرقم الاستدلالي للانكماش الضمن
في الناتج المحلي الاجمالي الذي يحسب بقسمة قيمة الناتج المحلي الاجمالي بأسع
السوق الجارية عن كل سنة من الفترة الزمنية على قيمة الناتج المحلي الاجمال
بأسعار السوق الثابتة . وتشير بيانات متابعة الخطة الخمسية الاولى الى ا
معدل التضخم السنوي يعادل حوالي ٣٢٪ . ولعل السبب الرئيسي لهذا التضخ
هو تزايد الاعتماد على التمويل الاجنبي للحصول على كثير من مستلزمات الانتا
والسلع الوسيطة .

وقد ادى التوسع الكبير في سياسة الاستيراد الى زيادة قيمة الوارد
زيادة كبيرة . وفي نفس الوقت تتناقص قيمة الصادرات السلعية باستمرار مم
ادى الى هبوط نسبة الصادرات وارتفاع نسبة الواردات الى الناتج المحلي
وقد كان الامر يتطلب ضرورة الاهتمام بتنمية قطاع الصادرات حتى يمكن تقليص
العجز في الميزان التجاري لكي تتدعم قدرة الاقتصاد القومي وطاقته على خدم
ديونه الخارجية ، الا أنه من الواضح ان هذا القطاع قد أهمل ولم تحدد لـ
السياسات والوسائل الكفيلة لتنمية حصيلة الصادرات اليمنية . وهكذا وجد
ان معدل نمو الصادرات السلعية أصبح سالبا خلال الفترة ما بين ١٩٧٤/٧٣ .
١٩٨٠/٧٩ . بل ان المحصول الرئيسي الذي كان يحتل مركـز الصدارة
الصادرات اليمنية ، وهو القطن ، حيث كانت قيمة المصدر منه أكثر من ٣٥ مليو
ريال عام ١٩٧٤/٧٣ ، انخفضت قيمة صادراته الى ٩ مليون ريال عام ١٩٧٩/٧٨
ثم الى الصفر عام ١٩٨٠/٧٩ . ويعزى ذلك بصفة رئيسية الى انخفاض كل ،

ساحة المزروعة والانتاجية . فبعد أن كانت المساحة المزروعة عام ١٩٧٣/٧٣
لغ ٢٠ الف هكتار والانتاج ٢٠ الف طن ، انخفضت المساحة الى ٤ر٧ الف هكتار
لغ الانتاج ٣ر٩ الف طن (٢٠) .

وتزداد الواردات السلعية بمعدلات مرتفعة للغاية حتى بلغت نسبة هـذه
واردات حوالي ٤٣ر٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٧/٧٦ ، كما ان
يل الحدي للاستيراد يزداد بسرعة حتى بلغت نسبته حوالي ٣٣٪ في عـام
١٩٧٦/٧ (٢١) . ومن بيانات تطور هيكل الواردات السلعية الوارد بالجـدول
م (٦) يتبين لنا اتجاه الواردات من السلع الاستهلاكية للارتفاع على حساب
واردات من السلع الوسيطة الاستثمارية .وهو ما يعني تراجع اسهام الواردات
خلق الطاقات الانتاجية الجديدة في الاقتصاد اليمني مما لا بد ان ينعكس علـى
عدل نمو الاقتصاد في المدى الاطول مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها . والاخطر
ل هذا ان السلع الوسيطة يذهب أغلبها لتمويل صناعات استهلاكية وبالتالـي
سب في تيار الاستهلاك في النهاية .

**جدول رقم (٦) تطور هيكل الواردات السلعية في بعض السنوات (٢٢)**
**( بالمليون ريال )**

| نوع السلعة المستوردة | ١٩٧٤/٧٣ | ١٩٧٧/٧٦ | ١٩٧٩/٧٨ |
|---|---|---|---|
| واد غذائية | ٣٦٤ر٤ | ٨٦٨ر٤ | ١٣٠٤ر٨ |
| شروبات والتبغ | ١٣ر١ | ٤٩ر٠ | ١١٠ر٥ |
| واد الخام | ١ر٤ | ١٢ر٧ | ١٥ر٩ |
| وقود وزيوت التشحيم | ٣٢ر٦ | ٥٨ر٩ | ١٣٩ر٥ |
| يوت الحيوانية والنباتية | ٢ر٨ | ١١ر٢ | ٣٢ر٢ |
| كيماويات | ٤٨ر٥ | ١٥٥ر٣ | ٣٠٢ر٠ |
| لع مصنعة ونصف مصنعة | ١٩٤ر٢ | ٩١١ر٢ | ١٥٨٣ر٦ |
| سائل النقل | ٤٢ر٩ | ٥٢٧ر٢ | ٥٦٠ر٣ |
| آلات غير الكهربائية | ٢٥ر٩ | ٣٣٣ر٥ | ٧٧٦ر٠ |
| آلات الكهربائية | ١٧ر٢ | ١٠٥ر٠ | ٢٤٥ر١ |
| خرى | ٢ر٠ | ٢ر٩ | ١٠ر٥ |
| جمالي السلع | ٧٤٥ر٠ | ٣٠٣٥ر٣ | ٥٠٨٠ر٤ |

**وهنا نود الاشارة الى ان قدرة الاقتصاد اليمني على حل مشاكله سوا تتوقف الى حد بعيد على النجاح في تقليص العجز في الميزان التجاري . ويتحة ذلك بالعمل في السنوات القادمة على زيادة الصادرات بمعدلات أكبر من معدلا نمو الواردات . وهو ما يعني بالضرورة ان يكون الميل الحدي للصادرات أعلى م الميل الحدي للواردات . وانجاز ذلك سوف يعتمد على ما يتم عمله في الفترا القادمة من تنمية قطاع السلع الوسيطة التي تستورد من الخارج ، وعلى تنم القطاع الزراعي .**

وقد رافق اتساع فجوة التجارة الخارجية اتساع فجوة الموارد المحلية كذلك فالاستهلاك اكبر من الناتج المحلي . وهذا وضع خطير بالنسبة للمستقبل وذا عندما ينضب معين التدفقات المالية الخارجية ، وتكون العادات الاستهلاكي الجديدة قد استقرت دون امكانية اشباعها من الانتاج المحلي . **وبعبارة أخرى فا من الامور المقلقة ارتفاع الاستهلاك العائلي بمعدلات عالية ، ذلك ان المص الرئيسي لهذا الارتفاع ناتج عن التحويلات الخارجية وبالتالي زيادة الاستيراد (٢٣ وعليه يخشى تعود المجتمع على هذه السلع الجديدة المستوردة ويصعب ابتعاد عنها اذا لم تستمر الموارد الحالية .**

وقد ترتب على عدم قدرة الناتج المحلي على الوفاء بحاجات الاستهلا المحلي ، زيادة الاعتماد على التمويل بالعجز . فبعد ان كان العجز الكلي يبل حوالي ١٨٥ مليون ريال عام ١٩٧٤/٧٣ ارتفع الى ٢٣٢٢ مليون ريال عام ١٩٧٩ كما يتضح من الجدول التالي (٢٤) :

**جدول رقم (٧) الموقف الموحد لحسابات الحكومة والعجز الكلي خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ - ١٩٧٩/٧٨ ( بملايين الريالات )**

| البيـــان | ١٩٧٤/٧٣ | ١٩٧٥/٧٤ | ١٩٧٦/٧٥ | ١٩٧٧/٧٦ | ١٩٧٨/٧٧ | ١٩٧٩/٧٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النفقات الجارية | ٣٢٢ر٥ | ٤٧٢ر٣ | ٦١٦ر٥ | ٨٤١ر٠ | ١٢٥٠ر٤ | ٣٩ر٥ |
| الايرادات الجارية | ٢٧٦ر٨ | ٣٨١ر١ | ٦٠٤ر٧ | ١٢٩٢ر٨ | ١٩٧٦ر٤ | ٨٧ر٩ |
| موقف الحساب الجاري | -٤٥ر٧ | -٩١ر٢ | -١١ر٨ | +٤٥١ر٨ | +٧٣٦ر٠ | +٤٨ر٤ |
| النفقات الاستثمارية | ١٣٩ر٢ | ١٨٤ر٧ | ٢٧٦ر٥ | ٦٠٣ر٤ | ١١٦٧ر٠ | ٧٠ر٤ |
| العجز الكـلي | -١٨٤ر٩ | -٢٧٥ر٩ | -٢٨٨ر٣ | -١٥١ر٦ | -٤٣١ر٠ | -٢٢ر٠ |

وتجدر الاشارة الى ان العجز الكلي في حسابات الحكومة يتم تغطيته أساسا
ن المصادر الخارجية . هذا الى انه يلاحظ وجود فائض في الموازنة الجارية في
سنوات الاخيرة . وهذا الفائض لا يعتبر مطمئنا على المدى المتوسط والبعيد
ك ان الزيادة في الايرادات ناتجة اصلا عن زيادة الرسوم الجمركية وهذه ناتجة
ورها عن زيادة الواردات . وكما ذكرنا من قبل فان الواردات ترتبط ارتباطا
املا بزيادة تحويلات المغتربين بالعملات الاجنبية . ولكن عندما تقل هذه
تحويلات لسبب او لآخر ، فان هذا من شأنه أن يضعف القدرة على الاستيراد .
عندئذ فليس من المستبعد أن تعود الامور الى سيرتها الاولى من جديد اذا لم
حقق خلال ذلك الوقت احلال أكبر قدر ممكن من الواردات المالية من الانتاج
لحلي عن طريق التنمية . والمعروف أن نصيب الاقتصاد اليمني من عنصر العمل
خذ في التقلص بمعدل متزايد ، وذلك تحت وطأة الهجرة المتزايدة الى الخارج .
لذلك بدأت تظهر « أزمة عمالة » في قطاعات انتاجية عديدة . وعليه فانه نظرا
درة الايدي العاملة في البلاد ، ترتفع الاجور المحلية الى الحد الذي عنده يضعف
حافز لدى العامل اليمني نحو الهجرة وتجعله يفضل العمل في بلاده مما يؤدي
ى انخفاض تحويلات المغتربين .

ويؤدي الاعتماد على رأس المال الاجنبي الى انخفاض معدلات النمو
لاقتصادي بعد أن ينتهي تدفق رأس المال الى الاقتصاد القومي . والفكرة
لاساسية هنا هي أن تدفق رأس المال الاجنبي في شكل مساعدات اقتصادية
نجع المجتمع على الاستهلاك فوق ما يستطيع تدبيره بموارده الذاتية وبالتالي
خفض معدل النمو الاقتصادي بعد انتهاء تدفق رأس المال الاجنبي .

واهم من ذلك كله أن الضغوط التضخمية قد أدت الى زيادة حدة التفاوت في
زيع الدخول . ففي المناطق الريفية يعيش معظم السكان عند مستوى أقل من
د الكفاف . اما في بعض المدن الكبيرة فالدخول أعلى نوعا ما حيث توفر التجارة
النفقات الحكومية فرصا للعمالة . وحتى في المناطق الحضرية فان المواطن
عادي غالبا ما يكون فقيرا ، وهذا يتناقض مع عدد قليل من التجار وملاك الاراضي
ذين يحصلون على دخول أعلى بكثير من بقية السكان . وهكذا فانه نتيجة للانفاق
لاجنبي والمحلي تتحقق فوائض كبيرة تتركز تدريجيا في أيدي فئات قليلة ، بينما
باقي أصحاب الدخل المحدود من ارتفاع الاسعار ، وهذا أمر يتطلب اتخاذ
تدابير الكفيلة بعدم حدوث تفاوت كبير في مستوى معيشة المواطنين (٢٥) .

**١) زيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية :**

اثبتت التجارب التاريخية ان تزايد الاعتماد على التمويل الاجنبي وما ترتب
نه من تزايد المديونية الخارجية يؤدي الى احكام طوق التبعية للخارج بشكل

متزايد . ذلك أنه في ظل المديونية الخارجية تصبح البلاد مجبرة على أن تحـوا بشكل منتظم أجزاء محسوسة من ناتجها القومي وفاء لالتزاماتها الخارجية . وم ناحية أخرى أدت المديونية الخارجية المتزايدة الى توسيع نطاق التعامل الخارج في مجال التجارة الخارجية مع الدول التي قدمت لها الديون .

وهنـا نود أن نشير الى مؤشر هام يلقي لنـا الضوء على حجم التبعي الاقتصادية ونعني بذلك نسبة الديون المستحقة الى اجمالي الناتج المحلي . فق أدت الزيادة المتفجرة في الديون الخارجية خلال السبعينات الى أن تصبح هذ النسبة على قدر كبير من الاهمية كما يتضح من الجدول التالي (٢٦) :

**جدول رقم (٨) نسب الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي في بعض السنوات**

| السنـــــة | النسبـــة |
|---|---|
| ١٩٧٤/٧٣ | ٪ ٢٨ر٧ |
| ١٩٧٥/٧٤ | ٪ ٢٤ر١ |
| ١٩٧٦/٧٥ | ٪ ٢٣ر٨ |
| ١٩٧٧/٧٦ | ٪ ١٨ر٣ |

كذلك فان اتاحة التمويل الاجنبي يلعب في احيان كثيرة دورا حاسما فـ اختيار مشروعات التنمية حيث يجرى اعطاء اولوية للمشروعات التي يتوافر له تمويل اجنبي . **ويعني ذلك ان اولويات التنمية لا تتحدد وطنيا في ضوء الاحتياجا الحقيقية للتنمية المستقلة ، وانما تتحدد خارجيا بما تمنحه هذه الدولة أو تلـ من تمويل مما لا بد ان يؤدي الى تشويه التنمية واختلالها وتعثرها .**

**ويرتبط الاعتماد المتزايد على التمويل الاجنبي بمظهر ثان للتبعية وهـ التبعية التكنولوجية** ، فقروض التنمية الرسمية مقيدة بشرط صريح أو ضمني ه الشراء من البلد الذي يمنحها . وهكذا فكل معونة أجنبية تتضمن اختيار نوع معي من التكنولوجيا ومواصفات معينة للمعدات بصرف النظر عن كونها الافضل عالم أو الانسب لظروف البلد الذي يتلقى المعونة . أضف الى ذلك ان التكنولوجيـ المستوردة كثيرا ما لا تكون ملائمة للواقع المحلي ، فليس كل ما هو متقدم فنيا افضل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . **ذلك ان التكنولوجيا الغربية نشأت ف بيئة جغرافية معتدلة وفي اطار تقدم اقتصادي شامل للوفاء باحتياجات مستهلـ مرتفع الدخل ، وقد تكونت هذه التكنولوجيا في عصر سيطرة الغرب على موار**

**العالم ، ولذا فهي عادة ما تكون مهدرة للموارد النادرة (مثل الطاقة ) كما انها كونت في ظل عامل تعظيم الربح وحده وبغض النظر عن الآثار الجانبية مما أضر البيئة ضررا بليغا ودفع بالاستهلاك في اتجاهات غير هامة وبأحجام غير معقولة .**

ولتوضيح ما سبق ينبغي ألا نخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتها ، ذلك ان خلط بينهما يؤدي الى أخطار ومخاطر متعددة ترتبط كلها بالجري وراء منجزات تكنولوجيا واستيرادها (٢٧) . فالتكنولوجيا هي الشجرة التي تعطي الثمار لا بد أن تنمو في بيئة مواتية وأرض صالحة وتتطلب عناية مستمرة . أما منجزات التكنولوجيا فهي ثمرة يمكن استيرادها وان غلا ثمنها ، ولكنها لا تتجدد لا تتكاثر . كذلك فان استيراد منجزات التكنولوجيا لا يمكن أن يحدث في المجتمع عملية التطور ذاتها . فاستيراد محطة للاتصال بالاقمار الصناعية لا يدخل البلد لمستورد عصر الفضاء ، واقامة مفاعل نووي سوف يكون جسما غريبا في المجتمع حيث يحيطه الخبراء الاجانب من أجل التشغيل والصيانة . هذا بالاضافة الى اننا ننبه ان فكرة الانتاج وفقا لاحدث تطور تكنولوجي في الغرب جري وراء سراب . التجربة اثبتت أن ما يمكن أن يتاح لبلد نام مهما يكن متقدما لا يضعها في مصاف بلدان المتقدمة لان سرعة التطور التكنولوجي بالمعنى الواسع قد رفعت معدلات بلد المعنوي ، مثل ما الحق بالطائرات المروحية بعد ظهور الطائرات النفاثة ي الخطوط الجوية ، وما الحق بالاسلحة المتطورة رغم شدة فتكها لظهور ما هو شد فتكا . وأخيرا فان كل منتج من منتجات التكنولوجيا يعتبر ظاهرة اجتماعية ، معنى أنه يحمل في ثناياه طابع المجتمع الذي أفرزه . ولذا فان فاعليته تقترن توافر البيئة التي نشأ فيها ، وتتدهور اذا تخلفت معالم تلك البيئة . وللتبسيط ضرب مثالا بالسيارة « مرسيدس بنز » التي تنتجها المانيا الغربية ، وهي تتميز السرعة والمتانة في الطرق الاوروبية والامريكية . ولكن اذا انتقلت نفس السيارة ى صحارى العرب فقدت أهم ما يميزها اى السرعة والمتانة واختل عمرها فعلي الى جزء هين من عمرها الافتراضي . ولكن لا بد من الاشارة هنا الى كنولوجيا الزراعة . فأساليب الزراعة الغربية الحديثة تطورت في مناطق معتدلة عتمد على الامطار واستندت الى تطور صناعي ضخم سحب منها أغلبية الايدي عاملة وأمدها بمدخلات صناعية كبيرة ، في حين أن الزراعة في الدول النامية توجد ى مناطق مدارية او استوائية ، وكثيرا ما تعتمد على الري ولا تستند الى قاعدة صناعية قوية .

## ثالثا : استراتيجية التنمية المستقبلية في ظل منهج متكامل

قامت استراتيجية التنمية في ج.ع.ى اعتمادا على نماذج النمو الغربية التي هرت في الخمسينات والستينات على أساس النظر الى عملية التنمية على انها

مجرد دالة في معدل تراكم رؤوس الاموال واهملت محددات النمـو الاقتصاد الاخرى . ومن هنا ركزت برامج التنمية والسياسات الاقتصادية المتفرعة عـ على زيادة معدل الاستثمار دون أن تعطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعيـ والبشرية والتنظيمية والسياسية أهمية محسوسة . ونظرا لضآلة حجم المدخرا المحلية وقصورها عن تغطية حجم الاستثمارات المطلوبة ، فقد عمد المسؤولـو الى تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد الاجنبية دون أن تبذل الجهود الكافيـ لتعبئة المدخرات المحلية الممكنة . وهكذا أدت هذه النظرة وما تفرع عنها مـ سياسات الى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي .

ويتضح ارتباط تطور الاقتصاد اليمني في السنوات الاخيرة بتزايد الاعتم على التمويل الاجنبي من خلال صور متعددة لهذا الاعتماد ، نذكر منها ما يلي :

( أ ) التزايد المفزع في عجز الميزان التجاري .

(ب) ظهور العجز الجاري في ميزان المدفوعات .

(ح) العجز المستمر في الموقف الموحد لحسابات الحكومة .

**وهكذا نجد ان الاعتماد المتزايد على التمويل الاجنبي لم يؤد الى تحقيـ تنمية حقيقية شاملة وسريعة من خلال محاولة تكرار النمط التاريخي لنمو الرأسما الغربية . ذلك أن ظاهرة التخلف في البلدان النامية ما هي الا نتيجة حتميـ وضرورية لنمط النمو الغربي حيث تواد هذا النمط من نهب ما يسمى بالعالـ الثالث . لقد بدأ بمذبحة الهنود الحمر في أمريكا ثم تواصل برقيق الزنوج وترس بالاستعمار بعد ذلك . وهو يستمر اليوم بالتبادل غير المتكافىء من خلال الشرك متعددة الجنسية التي بدأت تتخطى الحدود السياسية للدول بشكل متزايد .**

ومن هنا يمكن القول بأن التنمية وفق المفهوم الغربي ليست ممكنة ولا مرغ فيها . ليست ممكنة لان الظروف التاريخية لتنمية الدول الغربية لا يمكن أن تتكرر وهي ليست مرغوبا فيها لان مجتمع الاستهلاك الذي أفضت اليه لم يسعد أفراده **كما أن الدول النامية التي تضع لنفسها هدف أن يصل متوسط دخل المواطن ف الى متوسط دخل المواطن الامريكي لن تحقق هذا أبدا وانما ستشجع على زيـ الاستهلاك وتقلل الادخار وتخلق الظروف المواتية للرشوة والفساد الخلقـ ولهرب كوادرها الفنية والادارية الى حيث المرتبات العالية ، في حين يمكن يتدهور مستوى معيشة اغلبية مواطنيها ، ولا سيما في الريف رغم ما تحققه ارتفاع في الدخل القومي .**

ولا يعني ما ذكرناه آنفا اننا من دعاة الاشتراكية ، ذلك ان الاشتراكية ليس مجرد نفي للرأسمالية ، حتى يكفي أن تكون اشتراكيا أن ترفض الرأسمالية ، وا هي مذهب ايجابي له أفكاره ومفاهيمه ونظرياته . وليس من الضروري أن تك

ذه الافكار والمفاهيم والنظريات صحيحة اذا كانت الرأسمالية على خطأ . ولا أن ون التنمية اشتراكية اذا لم تكن رأسمالية . فليس من الاصالة والاستقلال لموضوعية في البحث ونحن نتناول عناصر استراتيجية بديلة في عملية التنمية أن صر هذه العملية ضمن نطاق التناقض الحاد بين الرأسمالية والاشتراكية وندمج نمية بأحد القطبين المتناقضين فنسرع الى وصفها بالاشتراكية اذا لم تكن سمالية ، أو بالرأسمالية اذا لم تكن اشتراكية . ولكنا نود أن نؤكد على ان بديل الذي لا يزال يعيش نظريا وعقائديا في حياة الامم الاسلامية وان كان منعزلا ن مجال التطبيق هو المنهج الاسلامي والنظام الاقتصادي في الاسلام .

وهنا نصل الى قضية هامة ، وهي انه لا بد من التخلص من الفكرة الخاطئة قائمة على الاعتقاد بأن الدول المتقدمة — سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية — . وجدت الحلول المثلى لكل قضايا البشرية وأن تلك الحلول صالحة لكل زمان كان . وأن أقصى ما هو مطلوب منا أن نكون تلاميذ نجباء نستوعب تلك حلول . لذلك أضحى العمل على ايجاد عناصر جديدة لاستراتيجية تنمية بديلة و المهمة الاولى التي تتقدم ما عداها . وهذا يستلزم ان نترك جانبا النماذج الاستراتيجيات والاهداف التي ننقلها عن الغرب أو الشرق ، ونحاول أن نبحث ن غيرها تكون أكثر التصاقا بواقعنا واستلهاما لحضارتنا واحتراما لقيمنا . **لا شك ان العناصر الاربعة التالية هي مفتاح التنمية الحقيقية الشاملة :**

### (١) الاعتماد على النفس :

ليس المقصود بالاعتماد على النفس اكتفاء ذاتيا ، أو تصور العمل في هذه لرحلة دون عون خارجي ، ولكن المقصود هو ان يكون النظر الى التمويل لاجنبي على انه عنصر ثانوي ومؤقت ، ولا يمكن أن ينهض بديلا عن الجهد وطني ، بل تأتي المساعدات الاجنبية لتكمله وتضيف اليه ، ويبقى الاصل وهو لاعتماد على النفس .

ومن ناحية أخرى فان هناك علاقة طردية بين قوة راس المال المحلي وجذب اقتصاد لراس المال الاجنبي . فمثلا تدفقت الاموال الاجنبية على كندا واليابان استمر تدفقها والاستفادة منها في تنمية الاقتصاد المحلي نظرا لان هاتين الدولتين . نجحتا في تكوين قدرة اقتصادية عالية عن طريق استغلال الموارد المحلية حسن استغلال ممكن قبل قدوم أموال اجنبية على نطاق كبير . ولم تبدأ اليابان الاقتراض الاجنبي الا بعد أن تمكنت من خلق الدعامات الرئيسية للاقتصاد صناعي من خلال استخدام أساليب مباشرة من جانب الدولة . **وقد احتفظت ساليب التنظيم والادارة اليابانية لدرجة أن جامعاتها لا تدرس مادة « ادارة لعمال » أصلا . فالتنظيم والادارة تعامل بين البشر فيما بينهم ، وليس تعاملا بين**

البشر والاشياء ، ولذلك فانه لا يمكن فصله عن الواقع الاجتماعي والقيم الحضار
للمجتمع (٢٨) . كذلك تدفقت الاموال الاجنبية الى كندا بعدما قامت بانشاء البن
الاساسية لنمو الاقتصاد الصناعي وفي اطار توفر موارد طبيعية غنية ووفـ
وفي ظروف هجرة الكفاءات من الدول الاوروبية الصناعية . وعليه فان الاموا
الاجنبية لا تذهب بالضرورة الى تلك المناطق الاشد حاجة اليها ، وانما تنساب
العادة الى تلك المناطق التي تدعمت فيها المشروعات المحلية وأصبح لها مركز غ
ضعيف بالنسبة للمشروعات الاجنبية .

والاعتماد على النفس ماليا يقتضي ضرورة وجود معدل مرتفع من الادخا
المحلي يتزايد باستمرار ويستثمر في التراكم العيني أو ما يسمى زيادة التكوي
الراسمالي ، والقضية على مستوى المجتمع هي قضية موازنة بين الاستهـلا
الحالي والاستهلاك في المستقبل . فالتحسن المطرد في مستوى المعيشة يستوجد
في البداية اقتطاع جزء من الناتج الاجمالي وحجبه عن الاستهلاك ليستخدم في زياد
الطاقة الانتاجية للمجتمع لكي يزداد بالتالي حجم الانتاج ويمكن زيادة الاستهلاك
ولا نريد هنا أن نخوض في الاساليب الفنية لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نح
تنفيذ خطط التنمية . ولكننا نود أن نشير فقط الى أن صغار المنتجين في الري
والمدن فئات مدخرة بطبيعتها وان التعاونيات الزراعية المسيرة ديمقراطيا وعـ
جديد للادخار والاستثمار ، وأن أصحاب الدخول المرتفعة نسبيا يمكن أن يدخرو
لو حاول المجتمع أن يشق أمام مدخراتهم قنوات مقنعة لاحتياجاتهم مـن اسكا
واقتناء بعض السلع المعمرة ، بل الاسهام في بعض المشروعات الصغيرة .

ولا بد من الاشارة الى مسألة فنية تتعلق بأساليب التكوين الراسمالي
ذلك أن المشروعات العملاقة ليست هي الشكل الوحيد لزيادة رصيد المجتمع م
وسائل الانتاج . فوحدات الانتاج الصغيرة يمكن أن تلعب دورا هاما في زيـاد
التكوين الراسمالي حين تتكاثر ويضاف بعضها لبعض . وفي حالات كثيرة فـا
الطرق الفرعية التي تشيدها التعاونيات الزراعية وأهل القرى عن طريق الجهو
الذاتية أو التطوع بالعمل ، تسهم في التكوين الراسمالي . وكذلك الحال في توف
مبان سكنية أو ادارية من مواد متوفرة في الموقع وبالاعتماد على العمل البشري
الاساس . أما ما يقال عن وفورات الانتاج الكبير فهذا صحيح في الامد القصـ
والمتوسط . ولكن في الاجل الطويل تعتبر الوحدات الصغيرة أكثر جدوى ، ذلا
أن الوفورات المذكورة تتم على حساب البيئة وتهدر زيادة فرص العمالة . وقـ
أصبحنا الان نسمع عن دعوات جديدة تفضل صغر الحجم ، وتعبـر عن ار
المشروعات الكبيرة لم تعد الصورة الرئيسية في النشاط الاقتصادي . ففي بداي
السبعينات صدر كتاب « الصغير جميل » ليحاول ان يحطم اسطورة الحجم
فالاكبر لن يكون دائما هو الافضل . وها نحن نكتشف مع شوماشر Schumacher
ان الصغير أيضا جميل (٢٩) .

**(٢) الاستخدام الامثل لجميع الموارد المحلية :**

وهذا العنصر قد سبقنا اليه غيرنا وافاضوا في بحثه ولا داعي لتكرار ذلك . ولكننا سوف نقتصر هنا على بعض النقاط الجوهرية التي تعتبر عاملا حاسما في عملية التنمية الحقيقية .

ونقطة البدء هنا هي ان الموارد المحلية تشتمل على الموارد الطبيعية المتاحة وكذلك الموارد البشرية . فالقادرون على العمل من المواطنين يعدون من الموارد المحلية التي يجب تعبئتها . والموارد الطبيعية لها استخدامات كثيرة . وهنا لا بد من البحث عن الاستخدام الامثل . والمهم في تحديد وجه الاستخدام الامثل لا نقف عند مقارنة ربح المشروع في كل حالة ، بل نأخذ في الحسبان آثاره المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد القومي في مجموعه في المدى المتوسط والطويل . وغالبا ما نجد موردا طبيعيا تتنافس عليه استخدامات متعددة يمكن استبعاد بعضها تماما . ولكن لا بد من التسليم بعدد منها بنسب متفاوتة في الوقت نفسه . وخير مثال على ذلك الارض الزراعية في ج.ع.ى. من الممكن ان نستبعد استخدامها في المباني الحضرية وبناء المصانع ، ولكن يبقى بعد ذلك اسهامها في حل مشكلة الغذاء وفي تزويد الصناعة بالمواد الاولية وفي التصدير .

وبالنسبة للموارد البشرية فقد ادى خروج العمالة من ج.ع.ى الى ظهور عجز في الايدي العاملة المتبقية لخدمة الاقتصاد اليمني وبنائه . ولعل من أهم الصعوبات التي تواجه تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية الاولى في معظم القطاعات هو استمرار هجرة الايدي العاملة على اختلاف خبراتها بشكل غير متوقع . وعليه فلا بد من وضع قيود تحد من الهجرة في الوقت الحالي ، ذلك ان أغلب المهاجرين من فئات الشباب الذين يعتبرون قوة منتجة . ومهما يكن من أمر فان الهجرة الخارجية سوف تنخفض بشكل ملحوظ في السنوات القادمة . فالمعروف ان حوالي ٩٠٪ من المهاجرين يتجهون الى السعودية ، ويعمل معظمهم في قطاع البناء والتشييد . وما دامت برامج التنمية في تطور مستمر في السعودية ، فان هناك تحولا تدريجيا من البناء الى عمليات الصناعة والصيانة . وهذه الاخيرة تحتاج الى نوع آخر من العمالة .

هذا بالاضافة الى ان السعودية بدأت تستخدم اعدادا كبيرة من العمال الاسيويين ولا سيما من الباكستان والهند وكوريا والفلبين . وعليه فان هجرة اليمنيين الى الخارج سوف تقل من حوالي ٥٥٠ الف عامل في عام ١٩٧٨/٧٧ الى حوالي ٣٠٠ الف عامل في عام ١٩٨٠ (٣٠) .

والمهم هو تركيز الاهتمام على تنمية راس المال البشري وذلك بتوفير الخبرات والمهارات المختلفة . وهذا شرط اساسي من اجل التنمية الاقتصادية الحقيقية . وفي

هذه المرحلة فان تنمية القوى العاملة على جميع المستويات يمكن أن تكون أكثر أهمية من تنفيذ بعض المشروعات . ولذا فانه لا بد من التوسع في اقامة المدارس والمعاهد الزراعية والصناعية وانشاء كلية للزراعة وكلية للهندسة وذلك لتخريج الاعداد اللازمة من المهندسين والفنيين والعمال المهرة للنهوض بقطاعي الزراعة والصناعة .

### (٣) انتاج الحاجات الاساسية لاغلب السكان :

ليس ثمة نمط او طراز او اسلوب للتنمية صالح للتطبيق او النقل او المحاكا في كل البلدان وفي كل الازمان . كما أن التنمية في رأينا عملية شاملة ومطـرد يشكل نمو الانتاج المادي حجر الزاوية فيها ولكنها أكثر شمولا منه بكثير . وا ضوء ذلك نقول ان السؤال الذي يجب طرحه عند مناقشة زيادة انتاج السلـ والخدمات هو : **لأي مستهلك ننوي تقديم السلعة او الخدمة ؟** والاجابة على هذ السؤال تمكننا من تحديد حاجات هذا المستهلك وامكانياته . ثم يطرح السؤال الثاني وهو : **أي السلع والخدمات يجب انتاجها آخذين في الاعتبار امكانية المجتمع موضع البحث ؟** وهنا فاننا نزكي أن تستهدف التنمية انتاج الحاجات الاساسية للجماهير الفقيرة . ذلك أن غير هذا الاتجاه في التنمية سرعان ما يصطدم بعقبات جسام ويتعثر ولا يحقق بحال التنمية الشاملة المطردة التي تنشدها الدول النامية ويترك غالبية شعوبها في فقر مقيم لا تبدو له نهاية في مستقبل منظور .

**ومفهوم الحاجات الاساسية مفهوم ديناميكي يختلف باختلاف الزمـان والمكان ، ولكننا نقول أن أولى هذه الحاجات في الدول النامية تشمل الغـذاء والكساء والوقاء** . ولا يعني ذلك أننا نتجاهل أهمية الحاجات الاخرى وفي مقدمتها التعليم والصحة وغيرها . ومن هنا فان الاهتمام بتوفير الغذاء المناسب يعتبر ضرورة ملحة تتولاها الزراعة . **ويلاحظ أن القطاع الزراعي في ج٠ع٠ى يتخلف عاما بعد آخر** . فبالرغم من استمرار احتلال هذا القطاع المركز الاول بين انشطة القطاعات المختلفة ( ٣٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٧/٧٦ بالاسعار الثابتة ) ورغم الزيادة المطردة في الطلب المحلي على السلع الغذائية (٣١) ، فان معدل نمو الانتاج الزراعي قد تراجع في عام ١٩٧٧/٧٦ بنسبة ٤ر٦٪ بينما كانت نسبة النمو المخططة للسنة الاولى من الخطة ٩ر٤٪ . فقد انخفض الناتج المحلي الزراعي من ٢٣٠٥ مليون ريال في سنة الاساس الى ٢١٥٧ مليون ريال في السنة الاولى من الخطة بالاسعار الثابتة ، وعجز قطاع الزراعة عن تحقيق الهـدف المخطط له في السنة الاولى وهو ٢٤١٨ مليون ريال (٣٢) . وتكمن خطورة هذا الاتجاه التنازلي لامكانات الزراعة اليمنية في تناقض ذلك مع متطلبات التنمية كما يؤكد لنا المنطق الاقتصادي وحقائق التاريخ معا . **وكثير منا يعرف اساليب**

**طوير الزراعة وتقدمها ، ولكننا نود هنا أن نؤكد على النقاط التالية من أجل مية زراعية ناجحة :**

ا ــ ضرورة وجود قطاع عام قوي في الزراعة ، حيث يعتبر القوة الدافعة للتنمية .

ب ــ اعطاء أولوية كبيرة لقطاع الزراعة في خطط التنمية .

حـ ــ تغيير التركيب المحصولي في الزراعة .

ويرتبط بانتاج الحاجات الاساسية لغالبية المواطنين نوع التكنولوجيا لملائمة ، ذلك ان توفير الانتاج والخدمات الاساسية على المستوى المطلوب والممكن هذه الاعداد الكبيرة من الناس يدعو فورا الى اختيار الاساليب قليلة التكلفة . **نضيف أنه لا بد أن تتواءم التكنولوجيا مع الاوضاع الجغرافية والمناخية ، فمن لعبث مثلا ان نبني في بلاد حارة مبنى قائما على الصلب والزجاج والالمنيوم ، ثم سعى بعد ذلك لتبريده نظرا لشدة القيظ . والامثلة هنا لا تكاد تحصر . والتفكير يما يحيط بنا من أشياء استهلاكية الفناها بتأثير المحاكاة يكشف عن اختيارات غير شيدة .** ولكن الامر ايضا له آثاره في مجال الانتاج . ففي البلدان النامية تنقل وسائل الاعلام وشركات الاعلان صور المنتجات الاستهلاكية الغربية والمتنوعة والمزخرفة حتى الى أولئك الذين لا يسافرون الى الغرب . ولهذا فان نقل تكنولوجيا الاستهلاك ــ أى اسلوب وشكل المنتجات الاستهلاكية ــ يؤثر تأثيرا مباشرا في توزيع الناتج المحلي بين الاستهلاك والادخار وفي التجارة الخارجية وفي نمط تخصيص الموارد . وتلك قضية خطيرة تواجهها الدول النامية .

وفي هذا المجال فاننا نؤكد الدعوة لبناء القدرات التكنولوجية الذاتية . وهذا لا يعني مطلقا اهدار كل اساليب التكنولوجيا الملائمة في العالم . ذلك ان ممارسة البحث عن التكنولوجيا الملائمة تبدأ بدراسة الاساليب التكنولوجية المعروفة في المجال الذي نريد ممارسة الانتاج فيه . ولقد اثبتت التجربة ان الدول النامية نادرا ما تختار عن وعي اسلوب انتاج بعينه ، ففي أغلب الاحوال كان المسؤولون يبدأون بالبحث عن تمويل خارجي . وكان لمصدر التمويل القول الفصل في تحديد نوع الصناعات التي تستثمر فيها الاموال التي يقدمها . وهذا واضح تماما في حالة الاستثمار الاجنبي المباشر . ولكنه يحدث كذلك في حالة القروض المقيدة ، حيث ان لمصدر التمويل القول الحاسم في مجال اختيار التكنولوجيا . وفي حالة القروض غير المقيدة يكون من المفهوم ضمنا استخدامها في شراء آلات ومعدات من البلد المقرض ، اي اختيار التكنولوجيا السائدة في ذلك البلد . اما اذا تحددت استراتيجية التنمية على اساس الوفاء بالحاجات الاساسية للطبقات الفقيرة والاعتماد على النفس وقبول التمويل الخارجي كاضافة وليس كبديل للجهد المحلي ، فان مجال اختيار التكنولوجيا يمكن أن يصبح حقيقة

واقعة . وعندئذ تصبح ممارسة الاختيار عمليا على أعلى قدر من الاهمية . وه
ناحية أخرى فان ممارسة اختيار التكنولوجيا تتعارض تماما مع سياسة الاعتم
على المكاتب الاستشارية الاجنبية في اجراء دراسات الجدوى . **فمن العبث ا
نفترض في بيت خبرة اجنبي مهما حسنت نواياه أن يعرف ما يناسب هذا البلد
ذاك من الدول النامية** . هذا فضلا عن ارتباط بعض تلك البيوت بالشركـــا
الموردة مما يدفعها الى تفضيل مواصفات بعينها لا علاقة لها بمصلحة الـــدو
النامية .

**(٤) تحقيق درجة محمودة من الاستقلال الاقتصادي :**

والتنمية الحقيقية هي التي تعطي اهتماما متزايدا نحو تطوير القطاعا
السلعية وزيادة فعالياتها في الاقتصاد القومي ، ما دامت هناك امكانيات متاحـ
لتحقيق ذلك (٣٣) والتركيز على تطوير قطاعات الخدمات ـــ مثل اعمال التجار
والاستيراد والسمسرة والمضاربة وخدمات البنوك وشركات التأمين والسياحة ـ
قد يودي الى زيادة ملحوظة في الناتج القومي ، ولكن ذلك لن يفضي الى تنميـ
حقيقية شاملة ما دامت القاعدة الانتاجية ضعيفة . وخير مثال على ذلك لبنان . فق
كان يقال ان لبنان بلد مزدهر لانه « اقتصاد خدمات» ، ومع ذلك بقي لبنان متخلفا
ولعبت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية دورا كبيرا في الحرب الاهلية التي تدو
رحاها الان .

ومن هنا فانه لا بد ان تقترن جهود التنمية بتوفير قاعدة انتاجية عريضة فـــ
قطاعي الزراعة والصناعة ، فالارتباط بين التنمية الحقيقية والتقدم في القطا
الزراعي يرجع الى الدور المتعدد الابعاد الذي يقوم به هذا القطاع في توفير الموا
الغذائية للسكان والمواد الاولية والعمالة للصناعة وفي الاسراع بمعدل الاستثمار
وتنمية الصادرات وفي خلق السوق المحلي للسلع الصناعية ، كذلك يجب ان نتفق
على حقيقة انه لا تنمية بدون تصنيع ، ذلك ان للصناعة دورا كبيرا في انتـــا
الحاجات الاساسية كالرداء والوقاء وفي توفير الاسمدة والمبيدات الحشرية والآلا
لقطاع الزراعة . والحديث عن التوازن بين الزراعة والصناعة معروف ، ولا مجال
للدخول في تفاصيل ذلك ، ولكننا نود ان نركز على بعض النقاط الرئيسية فـــ
استراتيجية التصنيع .

**ونقطة البدء هي ان الصناعة تحتاج الى وجود قطاع عام قوي وقادر على
ان يقود التنمية الصناعية،** فالدور الذي يقوم به القطاع العام الصناعي في التخطيط
وفي تنفيذ الخطة يعتبر دورا ضئيلا للغاية حيث يستخدم حوالي ١١ ٪ من حجـــ
العمالة في الصناعة كلها ، وثلثا هؤلاء العمال يشتغلون في المؤسسة العامة للغزل
والنسيج . وفوق ذلك نجد في كثير من الحالات ان القطاع العام يعمل ولا يحقق الا

عجزا ، وسبب ذلك يرتبط بالدور الذي يقوم به في مساعدة وتدعيم القطاع الخاص عن طريق امداده بالخدمات الرخيصة والمواد الاولية او بتقديم خدمات دون مقابل . فمثلا انشئت المؤسسة العامة للكهرباء عام ١٩٧٥ لمساعدة المشروعات الصناعية في صنعاء وتعز والحديدة على مواجهة الزيادة الكبيرة في الاستهلاك ، ولكي تقوم مشروعات القطاع العام بسد العجز ، فانها تمول عن طريق الاعانات المنتظمة من ميزانية الدولة .

وتعمل مشروعات القطاع العام بنصف او ثلثي طاقتها . ونادرا ما يكون السبب في ذلك هو ضيق السوق او النقص في عرض المواد الخام ، ولكن يرجع ذلك بصفة رئيسية الى ندرة الايدي العاملة وفترة الراحة الطويلة وقت الظهيرة ، والى سوء استخدام الآلات الذي يؤدي الى كثرة تعطلها عن العمل . وهنا فانه من الامور التي ينبغي الاهتمام بها مسألة صيانة الآلات ومحطات القوى والمصانع والمباني العامة والطرق . وهذا يستلزم ادخال برامج ملائمة للصيانة وانشاء ورش للاصلاح وذلك اذا اريد عدم تعرض الاستثمارات للضياع والفقد . ذلك ان ميزانية الدولة تتوقع ان تزداد المبالغ المخصصة للصيانة بنسبة ١٠ ٪ في السنة بادئة بمستوى منخفض في سنة الاساس ، على حين ان النمو المتوقع للتكوين الرأسمالي الثابت يقدر بحوالي ٤٩ ٪ سنويا (٣٤) . ويشير التناقض بين هذين المعدلين الى مدى خطورة الموقف . ومما يجعل المشكلة اشد خطورة هو انه غالبا ما يتم استخدام المبالغ المخصصة للصيانة في تمويل استثمارات جديدة . وهذا الاجراء قد يكون ذا اثر محدود في الامد القصير ، ولكنه يؤدي الى زيادة التكاليف في الامد الطويل حيث يتم اهتلاك هياكل رأس المال الثابت قبل الاوان . وبالتالي تقل بدرجة كبيرة فترة الاستخدام الفعال لهذه الهياكل .

ومما يجدر ذكره ان غالبية الشركات الصناعية في القطاع العام لا تحتفظ بدفاتر منتظمة توضح ارقام الانتاج والتكاليف والمبيعات والعمالة والارباح وما الى ذلك . وبدون هذه البيانات لا يمكن اجراء تحليل شامل للمشاكل التي تواجه هذه المشروعات .

**واخيرا يلاحظ في خطة الصناعة ان الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع المختلط والقطاع الخاص ليست ثابتة فيما يتعلق بحجم الاستثمارات ومعامل راس المال** . فبعض المشروعات الصناعية وزعت بصفة رئيسية على انها قطاع عام ثم اعتبرت بعد ذلك قطاعا خاصا ، مثال ذلك مشروع صناعة وتعليب الملح ، ادرج ضمن الخطة الخمسية الاولى على انه قطاع عام ثم اعطي هذا المشروع للقطاع الخاص . وهذا التغيير في نوع ملكية هذه المشروعات يدل على عدم وضوح الرؤية فيما يؤول للقطاع العام وما يترك لغيره ، بالاضافة الى ان ذلك يؤدي الى التأخير في تنفيذ تلك المشروعات .

## خاتمـــة :

وفي الختام نود ان نشير في عجلة الى بعض التوصيات التي ورد ذكرها في ثنايا هذه الورقة ، وان كان هذا امرا مخالفا لما تعودناه في بحوث سابقة ، وعلى اية حال فاننا نوصي بما يلي :

١ ـــ انشاء جهاز مركزي يتولى ابرام عقود القروض الاجنبية ودراسة مدى ملاءمة شروط القروض الجديدة لظروف الاقتصاد القومي سواء من ناحية أسعار الفائدة او الجداول الزمنية لسداد الاقساط ، كما يضطلع بتقدير الحجم الانسب للمديونية .

٢ ـــ اتباع سياسة ادخارية جادة لتعبئة المدخرات المحلية ، وذلك للاسهام بشكل فعال في تمويل التنمية .

٣ ـــ اتخاذ الاجراءات الكفيلة لمواجهة ارتفاع الاسعار والحد من التضخم .

٤ ـــ وضع قيود تحد من هجرة العمالة الى الخارج ، وذلك لخدمة الاقتصاد اليمني وبنائه ، فلا أحد يبني بيتا لاحد .

٥ ـــ ادخال برامج ملائمة للصيانة والاصلاح وزيادة مخصصاتها في الموازنة العامة حتى لا تتعرض هياكل رأس المال الثابت للضياع والفقد .

٦ ـــ ضرورة وجود قطاع عام قوي في قطاع الزراعة بالاضافة الى تغيير التركيب المحصولي بما يكفل زيادة انتاج الغذاء .

٧ ـــ التوسع في اقامة المدارس والمعاهد الزراعية والصناعية وانشاءكلية للزراعة واخرى للهندسة وذلك لتخريج الاعداد اللازمة من المهندسين والفنيين والعمال المهرة للنهوض بقطاعي الزراعة والصناعة .

٨ ـــ اعادة النظر في هيكل الرسوم الجمركية وذلك لتوفير الحماية الملائمة للصناعات الناشئة .

٩ ـــ وضع حدود فاصلة بين ما يؤول الى القطاع العام من مشروعات الخطة ، وما يترك للقطاع الخاص .

١٠ ـــ رسم سياسة قومية للبحث العلمي والتكنولوجيا تكون جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية ، وعدم الاعتماد على المكاتب الاستشارية الاجنبية في اجراء دراسات الجدوى .

## الهوامش :

(١) قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن تشجيع الاستثمار وتنظيمه في ج.ع.ى .

(٢) قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن استثمار رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية في مجال التنمية الاقتصادية .

(٣) يبلغ الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٧/٧٦ بالاسعار الجارية ٧٥٤٥ مليون ريال ــ كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٨/٧٧ ، الجهاز المركزي للتخطيط ، جدول ٩٢ ، ص ١٨١ .

(٤) يغطى العجز في ميزان الحساب الجاري من القروض الخارجية عادة ــ تقرير تتبع تنفيذ السنة الاولى ١٩٧٧/٧٦ من الخطة الخمسية الاولى ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ص ٢٠ .

(٥) هذه الارقام ماخوذة من التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ، اعداد مختلفة .

(٦) تقييم فترة البرنامج الانمائي الثلاثي ، الكتاب الاول ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ص ٢٢ .

(٧) موجز الخطة الخمسية الاولى للجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، نوفمبر ١٩٧٧ ، ص ٣٨ .

(٨) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي الثامن ١٩٧٩/٧٨ ، ص ٦٢ .

(٩) التقرير السنوي السادس للبنك المركزي اليمني ١٩٧٧/٧٦ ، ص ٧٠ .

(١٠) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ، اعداد مختلفة .

(١١) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ، اعداد مختلفة .

(١٢) تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ــ البنك الدولي ، واشنطن ، اغسطس ١٩٧٩ ، ص ١٨٣ .

(١٣)

(١٤) تقرير تتبع تنفيذ السنة الاولى ٧٧/٧٦ من الخطة الخمسية الاولى ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ص ٦٩ ــ ٧٠ .

(١٥) الجهاز المركزي للتخطيط ، موجز عن انجاز مشروعات الخطة الخمسية الاولى للعام الثالث ١٩٧٩/٧٨ ، ص ٤ .

(١٦) تقرير تتبع وتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية الاولى للعام الثاني ١٩٧٨/٧٧ ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ص ٦٧ .

(١٧) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة .

* تم اعفاء ج.ع.ى. من ديونها لالمانيا الاتحادية وقدرها ٤٣٩ر٢ مليون ريال وذلك بموجب الاتفاق بين الدولتين بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢ ، كما تم اعادة مبلغ ٧ر٧ مليون ريال عن المبالغ التي قامت ج.ع.ى. بتسديدها ــ التقرير السنوي الثامن للبنك المركزي اليمني ، ص ٩٢ .

(١٨) من بين ما اقترح لتقدير الحجم الاقصى من المديونية هو « سعر الفائدة الحرج » وهو السعر الذي تتساوى عنده الزيادة في خدمة القرض مع الزيادة في الدخل القومي المترتبة على

استخدامه . انظر : د. سلوى سليمان ، المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥—٢٧ مارس ١٩٧٦ .

(١٩) الارقام الخاصة بعام ١٩٧٤/٧٣ ماخوذة من الكتاب الاول — تقييم البرنامج الانمائي الثلاثي ، مرجع سابق . أما البيانات الخاصة بعامي ١٩٧٦/٧٥ ، ١٩٧٧/٧٦ ماخوذة من تقرير تتبع تنفيذ السنة الاولى من الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق .

(٢٠) كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٨/٧٧ السنة الثامنة ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ص ٥٢ .

(٢١) تقرير تتبع تنفيذ السنة الاولى من الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢٢) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة .

(٢٣) سوف تزداد الواردات بصورة اكبر وذلك عند ازالة العوائق الطبيعية وخاصة ما يتعلق منها بميناء الحديدة .

(٢٤) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي الثامن ١٩٧٩/٧٨ ، ص ١٢٥ .

(٢٥) Y.A.R. Devolopmant of a Traditional Economy. Op. cit. P. 11

(٢٦) حسبت هذه النسب من واقع بيانات الديون الخارجية الماخوذة من التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني ، وبيانات اجمالي الناتج المحلي ماخوذة من كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٨/٧٧ — الجهاز المركزي للتخطيط .

(٢٧) التكنولوجيا هي الجهد العلمي المنظم لتطوير أساليب اداء عمليات انتاج السلع والخدمات والانشطة الادارية والتنظيمية والاجتماعية وذلك بقصد التوصل الى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أنفع للمجتمع . انظر بنوع خاص ، د. اسماعيل صبري عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٤—٢٦ مارس ١٩٧٧ .

(٢٨) د. اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣٠ .

(٢٩) د. حازم الببلاوي ، العالم غدا ، مجلة العربي ، ديسمبر ١٩٨٠ .

(٣٠) Donald H Mc. Clellond, Some Major Aspects of the Economy of the Y.A.R.
Washington, D.C. March 1980 . PP. 53 - 54

(٣١) يمكن قياس معدل الزيادة السنوية في الطلب على الغذاء باستخدام النموذج الرياضي التالي :

ط= س + ى × د

حيث ط : معدل النمو السنوي في الطلب على الغذاء

، س : معدل التزايد السنوي في النمو السكاني

، ى : معدل الزيادة السنوية في الدخل الفردي

، د : المرونة الداخلية للطلب على الغذاء .

(٣٢) تقرير تتبع تنفيذ السنة الاولى ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣٣) تبلغ مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ٦٪ عام ١٩٧٧/٧٦ باسعار سنة الاساس ، بينما تبلغ مساهمة قطاع التجارة وحده ٣٠٪ في نفس العام . انظر تقرير تتبع تنفيذ خطة السنة الاولى ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٣٤) A World Bank Country Study. Y.A.R. , Op. cit. , P.xi

## مراجع البحث


١ ــ **الجهاز المركزي للتخطيط** : موجز الخطة الخمسية الاولى للجمهورية العربية اليمنية ، ١٩٧٧/٧٦ ــ ١٩٨١/٨٠ ، اعداد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للامم المتحدة ، نوفمبر ١٩٧٧ .

٢ ــ **الجهاز المركزي للتخطيط** : تقرير تتبع تنفيذ السنة الاولى ١٩٧٧/٧٦ من الخطة الخمسية الاولى .

٣ ــ **الجهاز المركزي للتخطيط** : تقرير تتبع تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية الاولى للعام الثاني ١٩٧٨/٧٧ .

٤ ــ **الجهاز المركزي للتخطيط** : موجز عن انجاز مشروعات الخطة الخمسية الاولى للعام الثالث ١٩٧٩/٧٨ .

٥ ــ **د. سلوى سليمان** : المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥ ــ ٢٧ مارس ١٩٧٦ .

٦ ــ **د. رمزي زكي** : الابعاد الحقيقية لمشكلة تزايد المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية ، المؤتمر العلمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥ ــ ٢٧ مارس ١٩٧٦ .

7-A World Bank Country Study, Yemen Arab Republic, Developmend of a Traditional Economy . Washington, U.S.A. , 1979 .

8-Donald H. Mc Clelland, Some Major Aspects of the Economy of the Yemen Arab Republic, Washington, D.C. , March 1980 .

# مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
## تصدر عن جامعة الكويت

يسر مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية أن تعلن لقرائها الكرام عن توفر :

**اولا : مجلدات ندوة مستقبل تنمية الموارد المائية في دول الخليج العربي .**

التي عقدت في الكويت في الفترة من ٣ــ٥ مارس ١٩٨١
أربعة مجلدات قيمة المجلد الواحد

- ديناران للافراد
- أربعة دنانير للمؤسسات والجهات الحكومية

**ثانيا : مجلدات الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي .**

بجامعة البصرة بالاشتراك مع مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ــ جامعة الكويت والتي عقدت بجامعة البصرة في الفترة من ٢٩ــ٣١ مارس ١٩٨١ تحت عنوان **( مستقبل الخليج العربي .. واستراتيجية العمل العربي المشترك ) .**

ثلاثة مجلدات قيمتها كالتالي :

| | **للافراد** | **للمؤسسات** |
|---|---|---|
| الاول | ٤ دينار | ٨ دينار |
| الثاني | ٣ دينار | ٦ دينار |
| الثالث | ٤ دينار | ٨ دينار |

- تطلب هذه المجلدات من ادارة المجلة بكلية الآداب ــ بالشويخ ــ ص.ب / ١٧٠٧٣ الخالدية ــ الكويت .
ت / ٨١٦٨٠٧ ــ ٨١٦٧٩٩ ــ ٨١٦٨٢٤